دور و فعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي

أ. طرشي محمد

جامعة حسيبة بن بو علي الشلف

torchi.mohamed@gmail.com

الملخص:

إن الاتجاه المتزايد نحو تطبيق العولمة و التحرير المالي و ما يرتبط بهما من تكامل للأسواق و حرية تحرك رؤوس الأموال جعل قضية الاستقرار المالي تقف على رأس قائمة اهتمامات الدول، و أصبح موضوع الرقابة المصرفية يحتل أهمية كبيرة ، فمن خلال التجارب المتعلقة بتطبيق سياسة التحرير المالي و المصرفي تأكد للسلطات النقدية و هيئات الإشراف على الجهاز المالي ضرورة اقتران هذه السياسة برقابة فعالة على الجهاز المصرفي تجنبا لأية ممارسات غير سليمة، ذلك أن الدول التي تعرضت للنتائج السلبية للتحرير المالي في ظل تزايد المخاطر و تشعبها كان ينقصها الإشراف المصرفي الفعال.حيث تم إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية في بداية السبعينات و التي تسعى من خلال تقاريرها إلى تقوية صلابة الاستقرار المالي و تحقيق التوافق في الانظمة و الممارسات الرقابية الوطنية.

الكلمات المفتاحية: المخاطر المصرفية، بازل، الرقابة المصرفية، كفاية راس المال.

Abstract:

The theme of capital adequacy of banks and direction to strengthen the financial positions is one of the most important topics that concern experts in banks especially in light of globalization and international modern variables, with the growing domestic and international competition have become banks vulnerable to many risks, which are due to the activity of the bank or the way it operates, management, or from external factors related the environment in which the bank operates. Under the influence of these circumstances, it was incumbent on the banks in any banking system should strive to develop their competitiveness to face those dangers, and was the product of the beginning of reflection and consultation between the central banks of the world to reduce the risk of the banking business, and then find global standards to be applied in this regard, there was the Basel Convention. What is the content of these conventions?, And What is the nature of these standards?, what are the effects of each of these standards on Algerian banking system?, So this what we will try to answer to it in short, through this paper.

مقدمة:

يعد القطاع المالي من اهم القطاعات الاقتصادية و اكثرها حساسية و يمثل القطاع الم صرفي لب النظام المالي نظرا لاهمية دوره على كل من اسواق المال و البورصة و حركة التجارة الخارجية، فالبنوك تضطلع بكل من عمليات الاقراض و تقويم ورصد المخاطر و العائدات المتعلقة بالوساطة المالية و كذا توجيه الاستثمارات بناء على ما يتوفر لديها من معلومات و رؤية واسعة لبيئة الاقتصاد الكلي ، هذا بالاضافة الى ما تؤديه البنوك من وظائف مالية اخرى مثل عمليات المقاصة و تسوية المدفوعات و عمليات سوق الصرف الاجنبي بما يجعلها اداة اساسية في تنفيذ السياسة النقدية.

و في ظل يشهده العالم المعاصر من تّغيّرات و تحولات ومستجدا ت العالمية متلاحقة في ظل العولمة و في شتّى ميادين الحياة فقد شهد القطاع المالي و المصرفي العديد من التطورات خلال العقد الأخير من القرن العشرين تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، واستحداث أدوات مالية جديدة، وانفتاح الأسواق المالية على بـعضها البعض في الدول المختلفة بصورة غير مسبقة، و مع تزايد المنافسة المحلية والدولية أصبحت البنوك عرضة للعديد من المخاطر، و نتيجة لذلك فقد شهد العالم أزمات مالية عديدة في مختلف الدول مثل المكسيك ودول جنوب شرق آسيا والبرازيل وروسيا وأخيراً ازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية.

و في ظل تشابك الأسواق المالية و ترابطها أصبح من الضروري التأكيد على الاستقرار المالي و ذلك من خلال إلقاء الضوء على ما يعرف بمخاطر تفشي الأزمات، والذي يعني احتمالية أن تولد أزمة مؤسسة أو قطاع أو حتى بلد صعوبات كبيرة لدى شركائهم الذين يرتبطون معهم بعلاقات مالية وثيقة، ويمكن الإطلاع على ذلك من خلال عدة أمثلة حديثة توضح مخاطر أزمة المنظومة المالية التي يمكن أن يتسبب بها الإخفاق الفردي لإحدى مؤسسات المنظومة.

و تزامنا مع تطور و تفاقم مخاطر الازمات المالية و المصرفية الشام لة بدأ التفكير في البحث في آليات لمواجهة تلك المخاطر و إيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية لوضع قواعد آمنة وآليات مشتركة لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك، و أول خطوة في هذا ا لإتجاه كانت سنة 1974 مباشرة بعد إفلاس "بنك Hersttat " بألمانيا الشرقية حيث أنشأت اللجنة الدولية للإشراف و الرقابة على المصارف و المسماة " لجنة بازل " بمدينة بازل السويسرية و ذلك لوضع نظم شبه ملزمة لكافة البنوك و بأسلوب موحد لقياس و ادارة المخاطر و التعرّف عليها ، و التأكيد على اهمية الاشراف و الرقابة المصرفية و ذلك من اجل ضمان سلامة القطاع المالي و المصرفي المحلي و العالمي.

وتبعا لما سبق يمكن صياغة التساؤل الرئيسي كما يلي:

ما هو دور الرقابة المصرفية الحصيفة في ضمان سلامة النظام المالي و المصرفي؟

–التساؤلات الفرعية:

*ما هي المخاطر التي تهدد سلامة القطاع المصرفي؟

*ماهي أهم الاتجاهات التنظيمية و الرقابية الحديثة على أعمال البنوك ؟

*ما هي منهجية قياس المخاطرة وفقا لاتفاقية بازل الأولى و الثانية ؟

*ما هي المؤشرات و المعايير الرقابية المتعارف عليها دوليا لضمان السلامة المالية؟

*ما هو الإشراف الحصيف و ما هي عناصره و مقوماته؟

–فرضيات البحث:

*يكون النظام المالي مستقرا إذا اتسم بكفاءة في تسيير و توزيع الموارد و تقييم المخاطر المالية و تسعيرها و تحديدها و تسييرها و إدارتها و الاستمرار في أداء وظائفه الأساسية حتى مع تعرضه للصدمات الخارجية او في حال تراكم الاختلالات .

* إن تحديث الصناعة المصرفية والحد من تزايد المخاطر الائتمانية و المصرفية، وإيجاد المناخ المناسب للائتمان لضمان تفعيل الرقابة على مخاطره يعد من المرتكزات الأساسية للرؤية المستقبلية للصناعة المصرفية.

*يهدف الإشراف الحصيف وفقا للجنة بازل للرقابة المصرفية الى منع المقترضين من الإقدام على سلوك ينطوي على الإفراط في المخاطرة، و الزام المقرضين بتصحيح الوضع إذا ما حدثت مشاكل تتعلق بمحافظ الائتمان.

–هدف البحث :يهدف هذا البحث إلى إبراز أهمية الرقابة المصرفية و تطبيق القواعد الاحتر ازية في سبيل الحد من انتشار الأزمات المصرفية.

– المنهج المتبع:

بناءا على المحاور الأساسية و الفرضيات ، تنتمي هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي من منطلق أن الدراسات الوصفية تتماشى مع طبيعة الدراسة الحالية التي تهدف إلى عرض خصائص وسمات محددة، وبالإضافة إلى ذ لك فان هذا المنهج يتجاوز جمع البيانات ووصف الظواهر إلى تحليل واشتقاق الاستنتاجات ذات الدلالة بالنسبة للمشكلة التي يعالجها البحث ،ألا و هي تفعيل الرقابة المصرفية في ظل التحولات العالمية.

تم اعتماد مصدرين أساسيين للحصول على البيانات ذات العلاقة بالدراسة هما:

–المصادر الأولية : وتمثلت في جمع البيانات بواسطة الاتصال الميداني و اعتماد استبيانات تم إعدادها واعتمادها لتغطية الجانب الميداني للدراسة.

–المصادر الثانوية : وشملت الكتب والمقالات والأبحاث والدراسات ذات العلاقة من أجل توضيح المفاهيم الأساسية للموضوع.

أقسام البحث:

المحور الأول: مفهوم و اصناف المخاطر البنكية

المحور الثاني:دور و اهمية الاشراف المصرفي في كشف و معالجة مشكلات الادارة المصرفية.

المحور الثالث:الاتجاهات الحديثة في ميدان الرقابة و الاشراف المصرفي ودورها في تحقيق السلامة المصرفية

المحور الأول:مفهوم و اصناف المخاطر البنكية

تعد المخاطرة ملازمة لكل نشاط من نشاطات المؤسسات المصرفية، لذلك فإنه ينبغي على هذه المؤسسات أن تجد توازن بين فرصة الحصول على عوائد لها و بين مواجهتها، و ينبغي أيضا أن يتسع حذرها من المخاطرة إلى كل أشكالها بما فيها تلك المخاطر البنكية البحتة.

1–خلفية حول مصادر المخاطر البنكية:

لقد ساعدت عدة عوامل على تحقيق الاستقرار في البيئة المصرفية قبل التحرير المالي و المصرفي ، حيث كانت الصناعة المصرفية تخضع لمبادئ سياسة الكبح المالي ، غير ان سنوات ثمانينات القرن العشرين حملت معها موجات من التغيير الجذري في ظل المستجدات و المتغيرات الدولية أو المحلية ، و تمثلت أهم تلك التغيرات في التطورات التكنولوجية، عالمية الأسواق المالية، والتحرر من القيود التي تعوق كل الأنشطة المصرفية، إزالة الحواجز التي تمنع بعض المؤسسات المالية من العمل في قطاعات معينة، والاتجاه إلى تطوير وإدارة مخاطر ، و قد ساهمت هذه العوامل بقوة في تزايد المخاطر المصرفية و تشابكها اضافة الى التطور التقني المطرد في الصناعة المصرفية و الذي ادى الى زيادة الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك و تنوعها و زيادة تعقيدها و تشابكها، بالإضافة الى:

- الدور المتضخم للأسواق المالية.
- تعرض البنوك المنافسة من المؤسسات المالية غير المصرفية.
- تزايد المنافسة العالمية بين المؤسسات المصرفية.
- توجه البنوك الى المزيد من التنوع و التعقيد في الممارسات المصرفية.
- الاتجاه إلى البنوك الشاملة.
- التوسع في عمليات الاندماج المصرفي.

2-ماهية المخاطر البنكية:

تتسم الاعمال المصرفية بارتفاع حجم المخاطر لديها نظرا لطبيعة تعاملها بالاموال و توظيف مواردها المالية اما بالاقراض او بالاستثمار و صعوبة ضمان استرداد تلك الموارد و اضافة هامش ربح عليها في ظل تعقيدات و تقلبات الاسواق التجارية و المالية و السلعية . و تسعى الادارات التنفيذية للبنوك و كذلك الجهات الرقابية على العمل المصرفي الى فهم طبيعة هذه المخاطر و ذلك حتى تحسن ادارتها و مراقبتها بشكل ملائم.

2-1 مفهوم المخاطر المصرفية : يواجه البنك عند منح القروض مشكلة تقد ير المخاطر المتعلقة بالقرض، و يحاول التحكم فيها أو التخفيف من آثارها التي قد تمتد ليس فقط إلى عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القرض، و إنما إلى خسارة الأموال المقرضة ذاتها[1]، و هناك العديد من التعريفات الخاصة بمصطلح المخاطر البنكية، و من أهمها:

"انها التقلبات في القيمة السوقية للبنك"[2].

"احتمالية تعرض البنك الى خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها او تذبذب العائد المتوقع على استثمار ما بما قد يؤثر على تحقيق اهداف البنك و على تنفيذها بنجاح و قد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها و على اثارها الى القضاء على البنك و افلاسه"[3].

إذن فالمخاطر بشكل عام هي احد نتائج حالة عدم التأكد و التي تقاس من خلال الانحراف عن العائد المتوقع و المخاطر في البنك تنشأ نتيجة أي عملية أو قرار ائتماني ينطوي على حالة عدم التأكد فيما يتعلق بالعائد.

2-2 أصناف المخاطر المصرفية:

تتخذ المخاطرة البنكية عدة أشكال حسب تنوع علاقات البنك الداخلية و الخارجية، منها:

2-2-1 المخاطر الائتمانية :تعتبر المخاطر الائتمانية من المخاطر الرئيسية التي تواجهها البنوك و تدعى كذلك بخطر العميل، و هي مخاطرة تتعلق بالنشاط البنكي من خلال منح قرض لمؤسسة أو

[1] محمد صالح الحناوي & سيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية – البورصة و البنوك التجارية – ، الدار الجامعية، مصر، 2000،ص:274.

[2] نبيل حشاد، "إدارة المخاطر المصرفية"، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد 286، سبتمبر 2004، ص: 51.

[3] فايق جبر النجار،ادارة المخاطر المصرفية و اجراءات الرقابة عليهاانطلاقا من الموقع الالكتروني :
www .alexbank.com_underconstruction.asp(24-06-2009)

شخص طبيعي، أين يواجه البنك خطر إفلاس العميل و بالتالي لا يوفي عند ميعاد الإستحقاق جزئيا أو كليا بمبلغ ديونه[1].

و تنقسم اسباب المخاطر الائتمانية إلى نوعين، فمنها ما هو عام و هو نوع يخرج عن إرادة البنك و العميل معا، و منها ما هو خاص يتعلق بطبيعة نشاط البنك و عميله، و بصفة عامة يرتبط الخطر البنكي بحالة عدم التأكد في إسترجاع رؤوس الأموال المقرضة أو في تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة[2].

2-2-2 مخاطر اسعار الصرف : يعرف خطر سعر الصرف بذلك الخطر المرتبط بتطور مستقبلي لسعر صرف عملة أجنبية يتحمله مالك أصل أو صاحب ديون أو ح قوق مقيمة بتلك العملة (العملة الأجنبية)[3]، و تؤدي التقلبات التي تعرفها أسعار الصرف بالبنوك إلى نتائج يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية، فعلى سبيل المثال فإنّ تبنى البنوك لمراكز مفتوحة لعملاتها في وقت تتّسم فيه أسعار الصّرف بعدم الإستقرار سوف يسهم في زيادة مخاطر السّوق التي يتعرّض لها البنك ، هذا ويشمل المركز المفتوح العمليات الفورية والعمليات الآجلة بأشكالها المختلفة والتي تندرج تحت مسمّى المشتقّات المالية[4].

2-2-3 مخاطر اسعار الفائدة : هي التي يتعرض لها وضع البنك المالي نتيجة تغيرات سلبية غير مواتية في اسعار الفا ئدة إذ تعرف هذه المخاطرة بالخسارة المحتملة للبنك و الناجمة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة، و تمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية سلبيا للتغيرات التي تطرأ على مستوى أسعار الفائدة [5]، و تحصل هذه المخاطرة عندما تكون تكلفة الموارد أكبر من عوائد الإستحقاقات.

و مع ان مخاطر اسعار الفائدة هي جزء لا يتجزأ من العمليات المصرفية غير انه يمكن ان يشكل و جودها بشكل مفرط خطرا كبيرا على ارباح البنك و قاعدته الرأسمالية، و تلجأ البنوك لإدارة مخاطر اسعار الفائدة التي تتعرض لها الى اتباع عدد من الاساليب اهمها اسلوب ادارة الفجوة ما بين الفائدة المقبوضة و الفائدة المدفوعة حيث تقوم البنوك بموجب هذا الاسلوب بالعمل على ايجاد توازن ما بين اجال استحقاق موجوداتها المسعرة بفائدة متغيرة و اجال استحقاق التزاماتها المسعرة ايضا بفائدة معومة،

---

[1] Département des études et développement de l'APTBEF, "Risques bancaires et environnement international",: www.apbt.org.tn/fr/htm/dossiers/dossiersdumois.asp.

[2] Anne Marie Percie du sert, Risque et contrôle de risque, Economica, Paris, 1999, p : 25.

[3] Georges Sauvageot, Précis de finance, NATHAN, Paris, 1997, p : 126.

[4] منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية – مدخل اتخاذ القرارات– المكتب العربي، بيروت، لبنان، 1996.ص 226

[5] J Bessis, Gestion des risques et gestion actif-passif des banques, Dalloz, Paris, 1996, p : 17.

و بذلك فان اي ارتفاع في اسعار الفائدة المدفوعة على ودائع العملاء لدى البنك سوف يتم تعويضه من خلال الارتفاع الذي سيحصل ايضا على الفائدة المقبوضة على القروض الممنوحة للعملاء الامر الذي سيساعد على حماية ايرادات البنك من الخسائر.

2-2-4 مخاطر التّسعير: تنشأ عن التّغيّرات في أسعار الأصول، وبوجه خا ص محفظة الإستثمارات المالية، وتوجد عوامل خارجية وداخلية تؤثّر في مخاطر التّسعير، وتتمثّل العوامل الخارجية في الظّروف الإقتصادية المحلية ومناخ الأعمال السّائد بالسّوق، أمّا العوامل الدّاخلية فتتعلّق بالوحدة الإقتصادية نفسها ومنها الهيكل التّمويلي ونتيجة الرّبّاط ومدى كفاءة التّشغيل.

2-2-5 مخاطر السيولة :يستأثر موضوع السيولة المصرفية باهتمام الادارات المصرفية و السلطات النقدية و الرقابية التي يقع على عاتقها مسؤوليات رقابة سلامة العمل المصرفي و السهر على ضمان سلامة حقوق المودعين، و تنبع اهمية السيولة من ضرورة اس تعداد البنوك الدائم لاحتمال اقدام بعض المودعين لديها الى سحب ودائعهم في اي وقت و بذلك يمكن القول ان خطر السيولة ينشأ نتيجة لعدم قدرة البنك على مواجهة النقص في الالتزامات او على تمويل الزيادة في الموجودات اي ان خطر السيولة يعبر عن عدم كفاية أرصدة البنك النقدية لمواجهة مسحوبات المودعين من جهة، و إحتياجات المقترضين من جهة أخرى[1]، و ذلك اما عن طريق زيادة التزاماته او القيام بتكلفة معقولة بتحويل موجوداته بسرعة الى موجودات سائلة مما يؤثر على ربحيته، وقد تقف عدة أسباب وراء التّعرض لمخاطر السّيولة نذكر منها:

- ضعف تخطيط السّيولة بالمصرف، ممّا يؤدّي إلى عدم التّناسق بين الأصول والإلتزامات من حيث آجال الإستحقاق.
- سوء توزيع الأصول على إستخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة.
- التّحوّل المفاجئ لبعض الإلتزامات العرضية إلى إلتزامات فعلية.

و لضمان احتفاظ البنوك بسيولة كافية و بشكل يضمن سلامة اوضاعها المالية تعمل البنوك على ما يلي:

- الاحتفاظ بمقادير كافية من الارصدة النقدية و شبه النقدية الكفيلة بتغطية الالتزامات المستحقة في اي وقت.
- اعداد سياسة ملائمة مستقبلية للتدفقات النقدية مع الاخذ بعين الاعتبار احتمالية عجز بعض العملاء بالوفاء بالتزاماتهم نحو البنك في مواعيدها المفترضة.

[1] Sylvie de Coussergues, La gestion de la banque, Edition DUNOD, Paris, 1992, P : 106.

❖ توزيع استخدام اموال البنك بشكل ينسجم مع تركيبة ودائع العملاء من حيث اجال الاستحقاق مع الاخذ بعين الاعتبار تركيبة المودعين.

2-2-6 المخاطر التشغيلية : تنطوي اهم انواع المخاطر التشغيلية على امكانية حدوث انهيار في اجراءات الرقابة الداخلية و في كفاءة ادارة المؤسسة، و من الممكن لمثل هذا الانهيار ان يؤدي الى خسائر مالية نتيجة الاخطاء او الغش او التقصير في اجراء الاعمال اللازمة في الوقت المناسب، او الحاق الضرر بمصالح البنك بشكل اخر ، مثلا عن طريق عملاء البنك او الموظفين الم سؤولين عن القروض او موظفين يقومون بعملهم بطريقة غير اخلاقية ، اما الجوانب الاخرى للمخاطر التشغيلية فتشمل تعطل انظمة المعلومات او وقوع حوادث كالحرائق او غيرها من الكوارث.

هذا و قد قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بتعريف المخاطر التشغيلية كما يلي :"مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية او اخفاق العمليات الداخلية او الاشخاص او الانظمة او التي تنجم عن احداث خارجية، و تشمل ما يلي:

الاحتيال الداخلي و الخارجي، الممارسات المتعلقة بالعملاء و المنتجات و الاعمال، الاضرار في الموجودات المادية، توقف العمل و الخ لل في الانظمة بما في ذلك انظمة الكمبيوتر، التنفيذ و ادارة المعاملات".

2-2-7 المخاطر القانونية: تتعرّض المصارف لمخاطر قانونية قد تؤدّي إلى فقد جانب من أصولها أو زيادة إلتزاماتها قِبَل الغير، وذلك نتيجة عدم توافر رأي قانوني سليم أو عدم كفاية المستندات القانونية، او التأخير في اجراءات التقاضي امام المحاكم أو الدّخول في أنواع جديدة من المعاملات مع خلو التشريعات من تنظيم للعمليات المصرفية الحديثة.

2-2-8 مخاطر السمعة : تنشأ المخاطر المتصلة بسمعة البنك من جراء الفشل التشغيلي و عدم التقيد بالقوانين و النظم ذات الصلة (و هو ما ينتج عنه تحمل البنك جزاءات و غرامات يدفعها حسب ما هو منصوص عليه في هذه التشريعات، و تأخذ هذه العقوبات طابع قضائي أو جبائي أو جنائي، و قد تصل درجة العقوبة إلى حد سحب الإعتماد من البنك)[1] او نتيجة اسباب اخرى و لهذا النوع من المخاطر اثر كبير على نشاط البنوك و ذلك لان طبيعة العمل المصرفي تقتضي المحافظة على ثقة المودعين و الدائنين و على ثقة السوق بصورة عامة.

2-2-9 مخاطر إستراتيجية : تنشأ نتيجة لغياب إستراتيجية مناسبة للمصرف يحدّد من خلالها المسار الواجب إتّباعه لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطّويل في ضوء الظّروف البيئية العامة وظروف المنافسين وإعتماداً على تحليل القوّة الذّاتية.

[1] P.Charles, Economie et gestion bancaire, Edition Dunod, Paris, 1999, p : 91.

2-2-10 خطر الملاءة المالية: تعرف الملاءة المالية بالرصيد الصافي للبنك، بمعنى الفرق بين قيمة إستعمالاته و إلتزاماته، فنقول أن البنك له ملاءة مالية في حالة تفوق إستعمالاته (موارده) على إلتزاماته، كما تعرف ملاءة البنك بإحتمال عدم قدرته على الوفاء بإلتزاماته [1]، و يعتبر خطر الملاءة المالية كنتيجة لمختلف المخاطر التي يتعرض إليها البنك، بما في ذلك مخاطرة القرض التي تنجم عن فشل البنك في إسترداد أمواله، و مخاطرة الفائدة التي تجعل تكلفة موارده أكبر من عوائد إستخداماته، بالإضافة إلى مخاطر الصرف و السيولة التي تؤثر على رأسمال البنك و إحتياطاته.

المحور الثاني:دور و اهمية الاشراف المصرفي في كشف و معالجة مشكلات الادارة المصرفية

ان النظام المالي السليم يتكون من مجموعة من البنوك القادرة على توظيف معظم اصولها و التزاماتها بكفاءة في الوساطة المالية و المعاملات المصرفية و تتمتع بالملاءة المالية، و ان من اهم التحديات التي تواجه الهيئات المشرفة على القطاع المالي و المصرفي لمواجهة التطورات الحاصلة في البيئة المصرفية هو القدرة على صياغة قواعد للرقابة المصرفية تتوائم مع متطلبات الواقع الجديد في الصناعة المصرفية .

1-مفهوم الرقابة المصرفية:

لقد أعطيت لوظيفة الرقابة العديد من التعريفات نذكر منها ما يلي:

يعرفها "**هيكس و جوليت**" بأنها العملية التي يمكن أن ترى بها الإدارة أن ما يحدث هو ما كان ينبغي أن يحدث، و إذا لم يكن كذلك فمن الضروري القيام بعدة تصحيحات، و هي أيضا العملية الإدارية الفرعية التي بموجبها يتم التأكد من أن التنفيذ الفعلي مطابق لمعايير الخطط المرسومة، و حتى يتم التأكد من تلك المطابقة فمن الضروري أن تمارس العملية الرقابية منذ اللحظة الأولى للتنفيذ و تستمر أثناءه و تمتد ما بعد انتهائه"[2].

اما الرقابة المصرفية فيقصد بها مجموعة الاجراءات الوقائية و العلاجية التي تنتجها البنوك المركزية (بوصفها الجهة المنوط بها الاشراف على الجهاز المصرفي) بهدف تجنب الاختلالات الناشئة عن الازمات المالية و ذلك من خلال الكشف عن مشكلات محافظ الاستثمارات و القروض قبل ان يحدث التعثر ، و الزام البنوك باتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة بما يحول دون التعرض لمخاطر الفشل النظامي الذي يؤدي الى انهيار الثقة في القطاع المصرفي و الاقبال الواسع للمودعين على سحب ودائعهم و بالتا لي انهيار النظام المصرفي بأكمله.

2-الاجراءات الرقابية اللازمة لتحقيق الاشراف المصرفي الحذر:

[1] طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 95.

[2] بلاغ سامية، دراسة الرقابة على الائتمان المصرفي الجزائري خلال الفترة 1990-2000، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، 2002، ص 67.

تقوم البنوك المركزية وفقا لقوانين إنشائها بالإشراف و الرقابة على البنوك المسجلة لديها بما يكفل سلامة مراكزها المالية و يضع كل بنك مركزي القواعد العامة للإشراف ع لى البنوك و التي تتلخص فيما يلي:

2-1 تسجيل البنوك :يجب وضع معايير محددة لدخول الوحدات المصرفية الى السوق المصرفي او شروط الحصول على الترخيص ، و ذلك لكي يكون للسلطة الرقابية القدرة على استبعاد من الكيانات التي تهدد سلامة القطاع المصرفي.

2-2 تحديد مجالات النشاط المصرفي:يجب على السلطة الرقابية توضيح المجالات التي يسمح للبنوك ارتيادها مثلا امكانية القيام بأنشطة غير مصرفية، او امكانية امتلاك اسهم و حصص في شركات غير مصرفية ، و في حالة السماح بذلك يجب اتخاذ اجراءات محددة لتفادي التعرض لمخاطر كبيرة.

2-3 الزام البنوك باتباع قواعد الحذر: و هي مجموعة من المقاييس التسييرية التي يجب إحترامها من طرف البنوك التجارية و ذلك من أجل الحفاظ على أموالها الخاصة، و ضمان مستوى معين من السيولة و ملاءتها المالية تجاه المودعين.

2-4 تفتيش البنوك :يمكن لهيئات الإشراف أن تقوم برقابة ميدان ية من اجل التحقق من صحة المعلومات المقدمة من طرف البنك و الإطلاع على مدى تنفيذ البنك لتعليمات و أوامر البنك المركزي[1].

2-5 البيانات الدورية :و هي مجموع المعلومات التي تقدمها البنوك عن نشاطها بصورة منتظمة و دورية للسلطة النقدية بشكل موحد يمكن البنك المركزي من تحليل نشاط مختلف البنوك و اتخاذ الإجراءات المناسبة.

2-6 وضع حدود على التركزات الائتمانية : و التي يقصد بها مجموع الانكشافات المباشرة و غير المباشرة للبنك اتجاه عميل واحد او مجموعة من العملاء ذوي العلاقة او الجهات ذات العلاقة بالبنك بما يعادل او يزيد عن 10% من قاعدة رأسمال البنك.

2-7 تكوين المؤونات و المخصصات لمواجهة الخسائر الناتجة عن الديون الرديئة :حيث يتعين على البنوك ان تقوم بتصنيف اصولها نوعيا وفقا لمعيار محدد و تكوين حد معين من المخصصات لمقابلة الخسائر المحتملة .

2-8 منح مراقبي البنوك سلطة اتخاذ الاجرا ءات اللازمة لتصحيح الممارسات غير السليمة : و قد يشمل ذلك امكانية فرض غرامات او ايقاف بعض اوجه النشاط او المساءلة القانونية لبعض المسؤولين عن البنوك.

3-أهداف الرقابة المصرفية:

[1] محمد احمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، الطبعة الأولى، زمزم ،عمان- الاردن. 2010.ص52.

3-1 الحفاظ على استقرار النظام المالي و المصرفي:أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي على مدى العقد الماضي هدفا متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الاقتصادية، و المغزى من الاستقرار المالي يتجاوز المفهوم البسيط لعدم وقوع الأزمات، فالنظام المالي يكون مستقرا إذا تميز بالإمكانات التالية[1]:

- كفاءة توزيع الموارد حسب المناطق الجغرافية.
- تقييم المخاطر المالية و تسعيرها و تحديدها و إدارتها .
- استمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية.

3-2 دعم البنوك ومساعدتها والتنسيق فيما بينها:

إن إطلاع البنك المركزي على أوضاع البنوك بالتفاصيل التي تتيحها له القوانين والتشريعات المصرفية، تجعله يمتلك قاعدة معلومات مصرفية عن كافة البنوك العاملة في الجهاز المصرفي.

3-3 ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي:

ويتم ذلك من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر، وتقييم العمليات الداخلية بالبنوك وتح ليل العناصر المالية الرئيسية وتوافق عمليات البنوك مع الأطر العامة للقوانين الموضوعة.

4-بيئة الرقابة المصرفية الفعالة :ان ممارسة رقابة فعالة على البنوك هو عنصر اساسي من عناصر البيئة الاقتصادية السليمة و مهمة الرقابة هي التأكد من ان البنوك تعمل بشكل صحيح و س ليم و ان لديها ما يكفي من رأس المال و الاحتياطي لتحمل المخاطر التي تنشأ عن عملياتها المصرفية و الواقع ان الرقابة المصرفية الفعالة هي بمثابة سلعة عامة من منطلق ان الاستقرار المالي هو ايضا بمثابة سلعة عامة لا يمكن الاستغناء عنها.

و ان على الرقابة المصر فية ان تشجع وجود جهاز مصرفي فعال و قادر على المنافسة و الاستجابة لحاجيات الجمهور من الخدمات المالية حيث تكون ذات جودة عالية و تكلفة معقولة، و من بين الشروط التي يجب توفرها لنجاح عملية الرقابة المصرفية ما يلي:

- ✓ ضرورة توافر بيئة اقتصادية سليمة : فالنظام المصرفي يلعب دورا هاما في ادارة الاقتصاد و ان ارتباطه بالاقتصاد الكلي اكثر من مجرد علاقات بالسياسات النقدية و نظم اسعار الصرف اذ ان الاوضاع الاقتصادية الكلية و السياسات المرتبطة بها تعبران عن المؤشرات الاساسية لسلامة النظام المصرفي.
- ✓ ضرورة وجودة بنية اساسية متطورة:يجب ان تشمل البنية الاساسية ما يلي:

[1] غاري شيناسي،الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية،صندوق النقد الدولي ، العدد 36،سبتمبر 2005.ص06

- ترسانة من القوانين التجارية و التي يجب ان تشمل قوانين خاصة بالشركات و العقود و الملكية و حماية المستهلك، و يجب ان تكون هذه القوانين معدة بشكل يؤمن حل مختلف النزاعات عن طريق العدالة.
- نظام محاسبي متطور يشمل:

-معايير محاسبية متفق عليها يتم التقيد بها من كافة البنوك.

-مراجعة مستقلة من قبل مدققين خارجيين.

-الافصاح عن البيانات المالية المدققة.

- ✓ وجود ضوابط فعالة و متطورة للرقابة المصرفية تتوافق مع التوسع في الخدمات المصرفية الحديثة.
- ✓ نظام امن وفعال للمدفوعات و المقاصة.
- ✓ لا بد من وجود اجراءات فعالة لحل المشاكل التي تواجهها البنوك .
- ✓ ضرورة وجود شبكة امان عامة تعمل على تدعيم الثقة في النظام المصرفي و تمنع انتقال العدوى من البنوك الفاشلة الى البنوك التي تتمتع بالسلامة المالية و يمكن في هذا الصدد الاعتماد على نظام التأمين على الودائع.

و من اجل تحقيق ذلك ينبغي تتوافر القوانين و القواعد المصرفية الرامية الى الحد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك و العمل على تحسين نظم الاشراف و الفحص و توفير السيولة من خلال البنك المركزي لمنع تحول مشكلات نقص السيولة المصرفي الى حالات تعثر و ان تكون لدى الجهات الرقابية الاليات اللازمة لسرعة دعم البنوك و مساندتها و العمل على انقاذها اذا تعرضت لازمة ما.

المحور الثالث:الاتجاهات الحديثة في ميدان الرقابة و الاشراف المصرفي ودورها في تحقيق السلامة المصرفية

1-مقررات بازل I لكفاية رأس المال:

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام 1975 بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر، و هي لجنة مؤلفة من كبار ممثلي سلطات الرقابة المصرفية و البنوك المركزية بعدد من الدول[1]، و تجتمع اللجنة عادة في مقر بنك التسويات الدولي (BRI) بمدينة بازل بسويسرا حيث توجد أمانتها الدائمة، و قد تم إنشاء هذه اللجنة بعد أزمة البنك الألماني هبستات و البنك الأمريكي فرنكلين، و غرضها الأساسي هو تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك و ذلك في ثلاث جوانب[2]:

[1] تتألف لجنة بازل من ممثلي كل من : بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، ا ليابان، لوكسمبورغ، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، و الولايات المتحدة الأمريكية.

[2] المعهد العربي للتخطيط بالكويت، "الإصلاح المصرفي"، العدد السابع عشر مايو 2003 السنة الثانية، ص: 13،

– فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية؛

– التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة و مشاركة تلك السلطات مسئولية مراقبة و تنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة و فاعلية الرقابة المصرفية؛

– تحفيز و مساعدة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين المستثمرين و الجهاز المصرفي، و يحق ق الإستقرار في الأسواق المالية العالمية.

و قد عقد محافظو البنوك المركزية لمجموعة الاثنى عشر دولة اجتماعهم في 07-12-1987 في مدينة بازل السويسرية للنظر في التقرير الاول الذي رفعته اللجنة لهم و الذي استهدف تحقيق الوافق في الانظمة و الممارسات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال و معاييرها و ذلك بالنسبة للبنوك عالمية النشاط و قد اقر المحافظون هذا التقرير و تم توجيهه للنشر و التوزيع على الدول الاعضاء في المجموعة و غيرها لكي تدرسه البنوك و الاتحادات المصرفية و ذلك خلال 06 اشهر ، و قد انجزت اللجنة تقريرها النهائي و قدمته في يوليو 1988 حيث اقر من قبل مجلس المحافظين باسم اتفاق بازل1.

1-1 المزايا التي يحققها تطبيق معيار كفاية رأس المال (بازل 1): لقد استهدفت توصيات لجنة بازل الصادرة سنة 1988 تحقيق الغايات التالية:

-المساهمة في تقوية و تعميق استقرار النظام المصرفي [1] ، حيث تهدف الرقابة المصرفية عموما إلى التأكد من أن وحدات القطاع المصرفي تعمل في ظل الالتزام بمقررات السياسة النقدية و الائتمانية فتأخذ في اعتبارها متطلبات الأوضاع الاقتصادية في البلاد[2].

-تحقيق العدالة في حلبة المنافسة المصرفية الدولية و إزالة مصدر مهم من المنافسة غير المتكافئة و ذلك بإزالة الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي حيث تمثل تلك الفروق مصدر رئيسي للمنافسة غير العادلة بين البنوك[3].

-تنظيم عمليات الرقابة على معايير كفاية رأس المال في البنوك و جعلها اكثر ارتباطا بالمخاط ر التي تتعرض لها البنوك.

---

www.arab-api.org/develop_bridge17.pdf

[1] الشواربي عبد الحميد،إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية و القانونية، الطبعة الأولى، منشأة المعارف ، الإسكندرية،2002. ص 82.

[2] رمضان الشراح، الحكم المؤسساتي السليم في المصارف و المؤسسات المالية،اتحاد المصارف العربية ، بيروت 2002.ص25.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية،2009. ص 381.

-تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك و تكوين مناهج أكثر استيعابا و أحسن معالجة للمخاطر المصرفية، فالرقابة هي عملية ملاحظة نتائج الأعمال التي سبق تخطيطها و من ثم تحديد الفجوة بين النتائج المستهدفة و النتائج الفعلية و اتخاذ الإجراءات التصحيحية لسد هذه الفجوة[1].

-تحسيس المساهمين بمسؤوليتهم في الرقابة على اعمال البنك و ذلك بعد مضاعفة رأس المال.

-سهولة الحكم على السلامة المالية للبنك من خلال معيار متفق عليه دوليا.

-حث البنوك على ان تكون اكثر حرصا في توظيفاتها من من خلال الاتجاه الى التوظيف في اصول ذات اوزان اقل من حيث المخاطرة و الموازنة بين حجم الاصول الخطرة و رأس المال المقابل لها.

و رغم أنه قد قصد باتفاقية بازل 1988 أن تطبق في دول مجموعة العشرة وفي غيرها من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCDE)، ولكنها صارت مؤشرا معياريا لتحديد كفاية رؤوس أموال البنوك على نطاق دولي، ولأول مرة تقدم الاتفاقية إطارا لتنظيم رؤوس أموال البنوك وفق المخاطر الكامنة في أصولها.

1-2 المكونات الاساسية لاطار بازل 1 لكفاية رأس المال:

1-2-1 مكونات رأس المال وفقا لاتفاقية بازل الأولى : تم تقسيم رأس المال إلى فئتين هما راس المال الأساسي و المساند.

الجدول رقم 01: مكونات راس المال

مكونات راس المال الاساسي	مكونات راس المال المساند
•حقوق المساهمين:و تشمل الأسهم العادية المصدرة و المدفوعة بالكامل و الأسهم الممتازة. •الاحتياطات بكافة أنواعها باستثناء مخصص الديون المشكوك	• الاحتياطيات غير المعلنة او السرية •احتياطيات إعادة تقييم الأصول •المخصصات العامة •الأدوات الرأسمالية المتنوعة (فئات متنوعة من الأسهم و أدوات الدين)
الاستبعادات من رأس المال الأساسي	**القيود المفروضة على راس المال:**
-الشهرة(Good Will) -الارتثمارات في البنوك و المؤسسات المالية التابعة الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك	لا يزيد مجموع رأس المال المساند عن 100% من مجموع رأس المال الأساسي الديون المساندة لا تزيد نسبتها عن 50% من قيمة راس المال الأساسي.

[1] محمد احمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، مرجع سابق .ص36.

	الحد الأقصى للمخصصات العامة هو 1.25%.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مصادر مختلفة.

1-2-2 كيفية قياس كفاية رأس المال :قامت طريقة قياس رأس المال على أساس إيجاد نظام من الأوزان للمخاطرة يتم تطبيقه على جميع الفقرات داخل و خارج الميزانية العمومية للبنك، و نظرا لأهمية المخاطر الائتمانية في البنوك جاءت اتفاقية 1988 تركز على المخاطر الائتمانية للأصول المصرفية داخل الميزانية أو خارجها بتقنين رأس المال المطلوب، وقد تم وضع إجمالي أصول البنوك في خمسة فئات للمخاطر (صفر،10% ،20 %،50%،100%).

1-2-3 معدل كفاية رأس المال (نسبة كوك [1]): اعتمدت اللجنة معيار كوك ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة كمعيار دولي كدلالة على متانة المركز المالي للبنك و يتعين على كل البنوك أن تلتزم بان تصل بنسبة رأس مالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية 8% .

$$\text{نسبة كوك} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة}} \geq 8\%$$

2- اتفاقية بازل الثانية و دورها في إدارة المخاطر المصرفية:

اتضح من خلال تطبيق مقررات بازل الاولى التي صدرت في سنة 1988 ان هنالك عدة ثغرات و قصور حيث استمر هاجس الازمات المالية خاصة ازمة دول جنوب شرق اسيا بالرغم من التزام الدول بتطبيق مبادئ بازل 1، و تشير لجنة بازل في مقرراتها الجديدة الى ان مبررات التعديلات المقترحة لاحتساب معيار كفاية رأس المال عن ما كانت عليه في المقررات الاولى جاءت نتيجة للعديد من الاسباب اهمها ما يلي:

- ✓ تحسن الاساليب التي تتبعها البنوك لقياس و ادارة المخاطر مما يقتضي بحث مدى امكانية الاعتماد على هذه الاساليب لتحديد حجم رأس المال اللازم[2].

[1] نسبت هذه المعادلة للسيد كوك الرئيس السابق للجنة بازل و نائب محافظ بنك إنجلترا سابقا .

[2] سمير محمد الشاهد و آخرون، مصارف الغد، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2001 . ص263.

✓ عدم مراعاة النظام الحالي لدى تحديد اوزان المخاطر لاختلاف درجة التصنيف الائتماني بين مدين و اخر.

✓ قد برزت من خلال تقييم الممارسة عدة عناصر قصور و ثغرات في هيكل الاتفاقية الأولى من أهمها أن بازل 1 تغطي هيكلا سطحيا غير مرن و غير عميق لنتائج قياس المخاطر، و لا يتماشى مع درجات المخاطر في كل بنك على حدى[1].

✓ أدى التقدم التكنولوجي في الاتصالات و تحليل المخاطر إ لى إتباع العديد من البنوك إلى أساليب أكثر تقدما و فاعلية في إدارة المخاطر المالية، وقد تجاوزت المصرفية الإلكترونية والخدمات الأخرى القائمة على تقنية المعلومات الكثيفة تجاوزت التشريعات الرقابية.

✓ وقد شجعت الاتفاقية كذلك فرص مراجحة رأس المال[2]، خاصة تشجيعها الأنشطة خارج الميزانية والأنشطة التجارية المرتبطة بالتعامل في أسواق المال.

2-1 منهج مقررات بازل 2 لكفاية رأس المال:

2-1-1 الدعامة الأولى- الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:

تحدد الدعامة الأولى لاتفاقية بازل الثانية المتطلبات الدنيا لراس المال الرقابي أي كمية راس المال التي يجب على البنوك تأمينها لتغطية المخاطر، و لقد أبقت لجنة بازل على معدل كفاية راس المال بنسبة 8%، حيث يشكل راس المال القانوني ما نسبته 8% من مجموع الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر ، ويغطي الحد الأدنى لمجموع راس المال حسب ا لمقررات الجديدة ثلاثة أنواع رئيسية للمخاطر و هي : المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق و المخاطر التشغيلية، و تبقي المقررات الجديدة على نفس المفهوم لراس المال القانوني و الذي يمثل شريحة راس المال الأساسي و كذلك راس المال المساند حيث بقيت مكوناته على حالها، إلا أنها عدلت جذريا من نظام الأوزان فلم تعد الأوزان تعطى حسب هوية المقترض (الدولة، المؤسسات، البنوك الأخرى) بل أصبحت مرتبطة بدرجة التصنيف الممنوحة للديون من قبل مؤسسات التصنيف العالمية و حسب معايير محددة فصلتها لجنة بازل . و تشير اللجنة إلى أن الاتفاق الجديد يقد م سلسلة من المقاربات الأساسية و المتطورة لقياس مخاطر الائتمان و التشغيل[3].

✓ **رسملة المخاطر الائتمانية:** سمحت اللجنة بثلاث مناهج لقياس المخاطر الائتمانية و هي:

[1] عبد الوهاب عثمان شيخ موسى،السلامة المصرفية و الاستقرار الاقتصادي، دار السداد ، الخرطوم 2007.ص115.

[2] طارق الله خان،حبيب احمد،إدارة المخاطر،(ترجمة :عثمان بابكر احمد) ،البنك الإسلامي للتنمية،جدة 2003.ص 107.

[3] مجلة اتحاد المصارف العربية، بازل 2 فرصة أم تحد؟، العدد 279 ، فبراير 2004. ص 08.

-المنهج القياسي :يتميز بانه اكثر حساسية للمخاطر حيث يقوم البنك بتحديد وزن المخاطر لكل عنصر من عناصر الم وجودات و البنود خارج الميزانية و ينتج عن ذلك مجموع كلي لقيم الموجودات المرجحة بالمخاطر.

-منهج التقييم الداخلي للمخاطر.

-منهج التقييم الداخلي المتقدم للمخاطر.

و بموجب المنهجين الاخيرين يسمح للبنوك باستخدام تقديراتها الداخلية للملاءة المالية للمقترض و هذا بالنسبة للبنوك التي لديها تصنيفات داخلية متطورة و ذلك بعد موافقة السلطات الرقابية على سلامة التصنيف، ووفقا لهاذين المنهجين تقوم البنوك بتجزئة تعرضها للمخاطر الائتمانية الى عدة شرائح ، و تقدم ضمن كل شريحة مقاييس كمية اساسية تعبر عن تقديراتها الداخلية للت عرض للمخاطرة و تخضع هذه التقديرات الى معايير منهجية و افصاحية صارمة، و بموجب ذلك فان البنوك تقوم بتقدير اهلية الاقتراض لكل عميل ثم تقوم بترجمة تلك الملاءة الى تقديرات لمبالغ الخسائر المستقبلية المحتملة و التي تشكل اساسا لمتطلب الحد الادنى لرأس المال.

- ✓ **رسملة مخاطر السوق:**

حددت لجنة بازل للرقابة المصرفية طريقتين لإحتساب مخاطر السوق و يتعلق الأمر بالمنهج المعياري، و منهج النماذج الداخلية، و قد بدأ تطبيق هاتين الطريقتين من طرف البنوك مع نهاية سنة 1997.

-الطريقة المعيارية : وتقوم هذه الطريقة على تحليل الخطر الخاص المتعلق بكل سند دين في محفظة البنك، و الخطر العام الذي تتحمله المحفظ ة ككل، فالخطر الخاص ينتج عن تغير غير مناسب في سعر السند لسبب يعود على مصدره الخاص، أما الخطر العام فيتم من خلاله قياس خطر الخسارة التي تنتج عن تغير في سعر الفائدة في السوق.

- طريقة النماذج الداخلية : ويرتكز هذا المنهج على طريقة (VAR)[1] التي تسمح بتقدير الخسارة القصوى الممكن حدوثها مستقبلا بناءا على معطيات تاريخية عند مستوى معين من الإحتمال، فلجنة بازل تطلب من البنوك تحديد حجم الخسارة القصوى التي يتحملها البنك خلال عشرة أيام (مستقبلا) بإحتمال 1% (مجال ثقة 99%)، و قد بدأت لجنة بازل العمل بهذه الطريقة بداية من سنة 1996، و

[1] VAR :-risk.à valeur-

هي تعتمد على طرق إحصائية معقدة تتطلب درجة عالية من مستوى الأداء في البنوك، و لذلك ينحصر تطبيقها بصفة شبه كلية على البنوك الدولية النشاط.

✓ **رسملة المخاطر التشغيلية** :جاءت م قررات بازل الثانية لتؤكد على اهمية المخاطر التشغيلية باعتبارها من المخاطر المهمة التي تواجه البنوك في عملها و ان على البنوك الاحتفاظ برأس مال خاص لحمايتها من الخسائر المترتبة على هذه المخاطر. و كما هو الحال بالنسبة للمخاطر الائتمانية فقد حددت لجنة بازل ثلا ثة مناهج يمكن للبنوك ان تلجأاليها لتقدير رأس المال المطلوب لتغطية هذا النوع من المخاطر، و هذه المناهج هي:

-منهج المؤشر الاساسي:وفق هذا المنهج يتم احتساب متطلبات رأس المال بناء على مؤشر واحد و هو اجمالي الدخل و هو اجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات حيث يتم الوصول لرأس المال اللازم عبر الحاصل ضرب اجمالي الدخل في نسبة ثابتة (الفا) و التي تم تحديدها من قبل لجنة بازل بـ 15%.

-المنهج المعياري :تعكس هذه الطريقة المراجعة المستمرة و التنقيح المستمر للطرق المستخدمة في احتساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية و عبى الرغم من ان هذه الطريقة تعتمد ايضا على عوامل ثابتة كنسبة اجمالي الدخل الا انها تسمح للبنوك بتقسيم العوامل حسب وحدات العمل(خطوط العمل) و بالتالي تكون اكثر مرونة من منهج المؤشر الرئيسي، و تحسب متطلبات رأس المال بناء على عدة مؤشرات (الدخل الاجمالي لوحدات الع مل) بحيث يتم تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل(الخدمات) المصرفي و حسب الخدمات (المنتجات) المصرفية المقدمة.

و تحتسب متطلبات كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر كل نوع من المنتجات المصرفية بحاصل ضرب المؤشر في معامل رأس المال (بيتا) بحيث يكون مجموعها هو الحد الادنى لمتطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية.

-منهج القياس المتقدم:بموجب هذا المنهج تقوم البنوك الكبيرة و التي يكون لها عدة شركات تابعة و تعمل على المستوى الدولي و تتصف عملياتها بالتطور و التعقيد باستخدام اسلوب داخلي لتحديد و تقييم ح جم تعرض البنك للمخاطر التشغيلية و احتساب رأس المال التنظيمي اللازم لمواجهتها و تتميز هذه الطريقة بأنها اكثر تقدما من الطرق السابقة حيث تعتمد البنوك على بياناتها الاحصائية المبنية على خسائرها السابقة بحيث تستخدم هذه البيانات ضمن برامج متقدمة لتقدير المخاطر و بعد موافقة السلطة الرقابية على الالية و تقييمها لقدرة البنك على قياس مخاطره و ادارتها.

✓ **-معادلة حساب معدل كفاية راس المال(نسبة Mc Donough):**

إن اتفاقية بازل الثانية تهدف إلى ضمان أن الأموال الخاصة للبنوك تكون في مستوى المخاطر التي تواجهها ، حيث تفرض ع لى البنوك بان يكون رأسمالها الجاهز يساوي على الأقل راس المال الرقابي المطلوب للتغطية ضد المخاطر الائتمانية (FP_{RC}) و مخاطر السوق (FP_{RM}) و مخاطر التشغيل (FP_{RO}) ، و قد عبرت اتفاقية بازل الثانية عن هذه المعادلة بنسبة سميت باسم Mc Donough و التي يجب أن تكون اكبر أو تساوي 8% و هي كالتالي:

$$\frac{\text{مجموع راس المال}}{\text{متطلبات رأس المال لمخاطر السوق} * 12,5 + \text{متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل} * 12,5 + \text{الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان}} \geq 8\%$$

2-1-2 الدعامة الثانية- عملية المراجعة الرقابية

تعتمد الدعامة الثانية لاتفاقية بازل 2 على مجموعة من المبادئ التي تؤكد على ضرورة امتلاك البنك لنظم داخلية سليمة لتقييم ملاءة رأ سماله وفقا لحجم المخاطر التي يواجهها و تحدد هذه الدعامة مسؤوليات الإدارة العليا و التنفيذية مما يؤدي إلى تدعيم الرقابة الداخلية.

و تستند عملية المتابعة هذه على أربعة مبادئ متكاملة و أساسية هي:

❖ تفرض مقررات بازل الثانية على البنوك ضرورة الاحتفاظ بنسبة م لاءة تفوق الحد الادنى لمعيار ملاءة رأس المال، و بذلك توصي اللجنة باعطاء الصلاحيات للمراقبين لحث البنوك على ان تحتفظ بجزء يزيد عن الحد الادنى لمعيار كفاية رأس المال بالنسبة للبنوك التي تحتفظ بالحد الادنى فقط و ذلك في ضوء اوضاع البنوك و ادائها .

❖ يجب أن يكون لدى كل بنك أنظمة رقابة داخلية جيدة لتقييم كفاية راس المال و الاحتياطيات و ذلك في ضوء المخاطر التي يتعرض لها البنك و خطته المستقبلية، و لتحقيق ذلك يجب ان يكون لدى البنك منهجية واضحة و جيدة فيما يتعلق بتوزيع رأس المال.

❖ تقويم التقييمات و الاستراتيجيات الداخ لية لكفاية راس المال و كذلك مدى وفاء البنوك بمتطلبات راس المال الرقابية.

❖ يجب ان تحاول السلطة الرقابية التدخل في مراحل مبكرة للحيلولة دون ان ينخفض رأس المال عن الحد الادنى المطلوب و ذلك بهدف دعم سياسات ادارة المخاطر لدى البنوك كما يجب ان تطالب

السلطة الرقابية البنوك باتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة اذا لم تحتفظ بمعدل رأس المال المطلوب و قد تشمل هذه الاجراءات:

- تشديد الرقابة على البنك.
- تقييد دفع الارباح الموزعة للمساهمين.
- الطلب من البنك تعبئة مصادر اضافية لرأس المال فورا.

2-1-3 الدعامة الثالثة:الانضباطية السوقية

تهدف لجنة بازل من خلال هذه الدعامة إلى تحسين و تدعيم درجة الأمان و الصلابة في البنوك و المنشآت التمويلية و مساعدة البنوك على بناء علاقات متينة مع العملاء نظرا لتوافر عنصر الأمان بالسوق، كما تهدف الدعامة الثالثة إلى تدعيم إنضباط السوق عن طريق تعزيز درجة الشفافية و عملية الإفصاح[1].

و تطالب اللجنة بان تكون للبنك سياسة افصاح واضحة و مقررة من قبل مجلس الادارة تحدد هدف و استراتيجية البنك فيما يخص الافصاح للجمهور عن المعلومات الخاصة بالمركز المالي و الاداء [2]، و تقترح اللجنة مزيدا من الافصاح عن مع يار كفاية رأس المال و نوعية مخاطره و حجمها و السياسة المحاسبية المتبعة لتقييم اصوله و التزاماته و تكوين المخصصات و استراتيجياته للتعامل مع المخاطر .

و تقترح اللجنة نظاما للافصاح العام اكثر شمولا و هذا باعتبار ان الهدف النهائي للإفصاح هو التشجيع على ابتلع البنوك الممارسات المصرفية السليمة و تمكين المشاركين في السوق من تقييم المعلومات الاساسية الخاصة بالمخاطر التي يتعرض لها البنك و كيفية ادارتها و علاقتها برأس المال، و هذا يعني زيادة درجة الإفصاح الأمر الذي يحفز البنوك على ممارسة أعمالها بشكل امن و سليم و بذلك تشكل الانضباطية السوقية عنصرا أساسيا لتقوية الثقة في القطاع المصرفي و بالتالي ضمان سلامة القطاع المصرفي، و تلعب البنوك المركزية و هيئات الرقابة دورا هاما في تمكين البنوك من تطبيق مقررات بازل 2 بطريقة سليمة[3].

2-2 اهمية اطار بازل2 في تحقيق السلامة المصرفية:

[1] ERIC Lamarque, Gestion bancaire, PEARSON Education France, Paris, 2002, P : 89.

[2] Antoine Sardi ;BALE II ;Afges Edition ;Paris ;2004.p231.

[3] صلاح الدين حسن السيسي،قضايا اقتصادية معاصرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، 2005. ص 43.

تعد الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تعرضاً للمخاطر كما سبق القول وقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية بالإضافة إلى تغيير طبيعتها، وخاصة مع التطورات الشاملة في مجال العمل المصرفي ، مما استدعى ضرورة وجود متابعة وتفهم كاملين من جانب الجهات الرقابية لهذه التطورات وحصر مخاطرها الرئيسية لوضع الضوابط الفعالة لحماية المصارف من المخاطر الحالية والمستقبلية.

وقد لعبت لجنة بازل للرقابة المصرفية دوراً هاماً لتنسيق أنظمة الرقابة على البنوك حيث وضعت اللجنة توصيات اتخذت كمعايير دولية لل رقابة المصرفية تطبق في الدول الأعضاء بها ، وتحرص الحكومات على وضع نظم للرقابة المصرفية والإشراف على البنوك بهدف تحقيق الاستقرار في النظام المالي وضمان كفاءة النظام المصرفي وحماية المودعين بما يتواءم مع التطورات والتحولات والمستجدات العالمية التي جعلت معايير الرقابة تتخطى الحواجز المحلية لتصبح معاييراً دولية تسعى كافة دول العا لم للتواؤم معها.

و ان اطار بازل 2 بركائزه الثلاث يمثل حزمة متكاملة من القواعد التي تمثل اساسا لعمليات الرقابة الخارجية ولا يمكن اعتبار مقررات بازل الثانية كاملة التنفيذ اذا لم تكن الاركان الثلاثة قد تم تنفيذها معا و بشكل كامل ، اذ ان التنفيذ الجزئي لواحد او اثنين من الركائز سوف لن يعكس مستوى السلامة المطلوبة.

و قد ركزت مقررات بازل 2 باعتبارها اطارا متكاملا لإدارة المخاطر المصرفية و اساسا لتحقيق الاستقرار المالي و التأكيد على اهمية السلامة المصرفية على الجوانب الرئيسية التالية:

- ان أي نظام لمراقبة المخاطر و التحوط لها يجب ان يقوم على تحديد جميع المخاطر و ادارتها و بالتالي فان التحديد الكامل لمجموع المخاطر التي تواجه البنوك يعتبر مسؤولية البنوك و المراقبين .
- ربط متطلبات رأس المال التنظيمي لدى البنوك بالمخاطر الناتجة عن عملياتها و انشطتها المختلفة بغض النظر فيما اذا كانت تلك العمليات تصنف ضمن ميزانية البنك او خارج هذه الميزانية.
- يعطي اطار بازل 2 خيارات موحدة للبنوك عند تقدير مخاطرها منها اساليب تعتمد على التصنيفات الداخلية للبنوك اذا توافرت لديها النظم الداخلية القادرة على ذلك او اساليب تعتمد تصنيفات وكالات التقييم الخارجية.
- توضيح مفهوم رأس المال الكلي او الرقابي، اذ تحتفظ الغالبية العظمى من البنوك برأس مال يزيد عن الحد الادنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي بهدف زيادة مستوى الحماية.

- حاولت اللجنة جعل عملية تصنيف المخاطر أكثر دقة من خلال تعديل فئات الأصول وفق مخاطر كل نوع منها، بما يجعل عملية تصنيف الأصول أكثر حساسية على الرغم من الصعوبة في تحديد المعايير التي سيتم قياس فئات مخاطر الأصول على أساسها.
- يتم تصنيف الا لتزامات على الحكومات والالتزامات على البنوك والشركات ضمن ستة فئات لتصنيف المخاطر هي (صفر %، 20%، 50%، 100%، 150%، 100%) حسب تقويم مؤسسات التصنيف العالمية التي تشترط معايير محددة كحد أدنى.
- ضرورة أن يتوافر لدى كل بنك أنظمة داخلية جيدة تراقب كفاية رأسماله ولا شك أن هذه الأنظمة ستكون مختلفة من بنك إلى بنك آخر وفقاً لحجم البنك وحجم أعماله.
- توافر نظام للإفصاح والشفافية يدفع البنوك إلى الاهتمام بتحسين إدارة الأصول والخصوم واكتساب ثقة العملاء، الأمر الذي يدعم معيار كفاية رأس المال وعملية المراجعة الرقابية.

و اخيرا تؤكد لجنة بازل على ان ا لسلامة المالية للنظام المصرفي و الحد من المخاطر النظامية لا يتم فقط من خلال تدعيم كفاية رأس المال لديها و انما ايضا من خلال توفر ادارة قوية لكل من المخاطر و الموجودات و المطلوبات و كذلك الاهتمام الكافي بسيولة البنك.

3-التعديلات التي ادخلت على مقررات بازل 2 (إطار بازل III):

دفعت الأزمة المالية العالمية الأخيرة إلى مراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية على المستوى المحلي في كل دولة، وكذلك على المستوى الدولي بالنسبة للمعايير والقواعد المصرفية الدولية. وقد قامت العديد من الهيئات الرسمية والخاصة المحلية والعالمية بإجراء دراسات وتحليلات شاملة لمعرفة أسباب الأزمة ومكامن الخلل واقتراح الإصلاحات المطلوبة لتعزيز صمود الأنظمة المالية والمصرفية وجعلها أقل عرضة للأزمات.

وبشكل عام، أظهرت الدراسات والتحليلات أن نقاط الضعف شملت مروحة واسعة من بنية النشاطات والممارسات المصرفية، منها على سبيل المثال، ما يتعلق بالاستثمارات عالية المخاطر، وفي ممارسات التسنيد وإعادة التسنيد المعقدة ، وفي ممارسات إدارة المخاطر بما في ذلك حوكمة المخاطر، وفي تحديد التركزات في الاستثمارات.

ومن الأمور الأساسية التي بي نتها الأزمة أيضا، أن العديد من المصارف لم يكن لديها رأس المال الكافي لدعم وضعية المخاطر التي اتخذتها والتي تبين لاحقا أنها فاقت بكثير ما كانت تتوقعه قبل الأزمة . وهذا بلا شك مخالف للمبادئ الأساسية لبازل 2، والمتعلقة بكفاية رأس المال.

نتيجة لكل ما سبق ، تداعت الهيئات الرقابية الوطنية والدولية لتطوير قواعد ومعايير العمل المصرفي الحالية، ووضع معايير دولية حديثة تسهم في جعل المصارف أكثر قدرة على تحمل الصدمات، عبر تحديد وضعية مخاطر المصارف بطريقة أكثر شمولية ، وقد كان للجنة بازل دور قيادي في هذا المجال، حيث قامت بإجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاث لـ«بازل 2»، تمثلت بإصدار قواعد ومعايير جديدة، شكلت معا ما بدأ تسميته «بازل 3».

وبشكل أكثر تفصيلا، فقد ركزت التعديلات على الدعامة الأولى من «بازل 2»، وفق ما يلي:

* تغييرات على إطار مخاطر السوق

* تغييرات على إطار التسنيد

* السعي لتدعيم المشرفين على المصارف بأدوات أكثر فعالية لملاءمة متطلبات رأس المال بحسب وضعية المخاطر في كل مصرف.

* تحسين نوعية رأس المال، وزيادة احتياطات رأس المال، بحيث يحسن من نوعيتها و يقوي قدرة البنوك على امتصاص الخسائر و امتصاص ال صدمات خلال فترات الشدة . و ركز المفهوم الجديد على مكونات راس المال الأساسي حيث نجد:

– بالنسبة لبازل 2 كانت الأسهم العادية تمثل فقط نسبة 2% ، و قد ارتفعت في بازل الثالثة إلى نسبة 4.5% ابتداء من سنة 2013.

–إضافة نسبة احتياطية (Volant de conservation) تقدر بـ 2.5%.

–رفع نسبة رأس المال الأساسي من 4% إلى 6%.

–انتقلت النسبة الدنيا لمتطلبات رأس المال من 8% إلى 10.5% كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر ، ابتداء من جانفي 2019.

الجدول رقم 02 :مقارنة بين بازل II و بازل III

متطلبات رأس المال (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)			
	الأسهم العادية	رأس المال	رأس المال الإجمالي

			الأساسي(T1)				
	النسبة الدنيا	النسبة الإضافية Volant de conservation	النسبة المطلوبة	النسبة الدنيا	النسبة المطلوبة	النسبة الدنيا	النسبة المطلوبة
بازلII	%2			%4		%8	
بازلIII	%4.5	2.5	%7	%6	%8.5	%8	%10.5

المصدر:

Jaime Caruana ; Bâle III : vers un système financier plus sûr ; 3e Conférence bancaire internationale Santander Madrid, le 15 septembre 2010,p02 . a partir du site d'internet : www.bis.org/speeches/sp100921_fr.pdf

–إدارة و مراقبة المخاطر :في جويلية 2009 قامت لجنة بازل بإعادة فحص الكيفيات المعتمدة في الرقابة الاحترازية (الدعامة الثانية لمقررات بازل 2) و ذلك من اجل معالجة النقائص التي تمت ملاحظتها فيما يتعلق عمليات إدارة المخاطر من طرف المؤسسات المصرفية خلال الأزمة، و ركزت اللجنة على الميادين التالية[1]:

- الإدارة السليمة للمخاطر على مستوى المؤسسات المصرفية؛
- الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تواجه العمليات خارج الميزانية و عمليات التوريق؛
- حث البنوك على التركيز على المدى البعيد في إدارتها للمخاطر و الأرباح؛
- إعادة النظر في المكافآت و الأجور الممنوحة لمسؤولي البنوك.

–تركيز لجنة بازل على ممارسة اختبارات الضغط في المصارف : جرى التشديد على أن تصبح اختبارات الضغط من أدوات إدارة المخاطر المهمة المستخدمة من قبل المصارف كجزء من إدارتها الداخلية للمخاطر، حيث يحذر اختبار الضغط إدارة المصرف من سلبية النتائج غير المتوقعة لمجموعة من المخاطر، ويشير إلى مقدار رأس المال اللازم لامتصاص الخسائر في حال حدوث صدمات كبيرة . كذلك يؤمن اختبار الضغط مؤشرا لمستوى رأس المال الضروري لتحمل ظروف السوق الصعبة . وعليه، فإن اختبار الضغط أصبح يمثل أداة أساسية ومكملة لمقاربات ومقاييس إدارة المخاطر، حيث يلعب دورا مهما في[2]:

[1] Jaime Caruana ; Bâle III : vers un système financier plus sûr 3e Conférence bancaire internationale Santander Madrid, le 15 septembre 2010,p02 . a partir du site d'internet : www.bis.org/speeches/sp100921_fr.pdf .p02 .

[2]: جوزف طربية، خريطة طريق إلى بازل 3
http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=11700&article=596406

* توفير تقييمات تطلعية للمخاطر
* دعم إجراءات التخطيط للسيولة ورأس المال
* تحديد قدرة تحمل المصرف للمخاطر
* تسهيل التخفيف من المخاطر وتطوير خطط الطوارئ

–تركيز لجنة بازل على الحوكمة المصرفية: ومن المجالات الرئيسية التي ركزت عليها لجنة بازل، هي التالية:

* التشديد على قيام مجلس الإدارة بنشاط بمسؤوليته الكلية عن المصرف، بما في ذلك استراتيجية أعماله ومخاطره، وتنظيمه، والسلامة المالية والحوكمة.

* قيام الإدارة العليا بالتأكد من أن أنشطة المصرف تتفق مع استراتيجية الأعمال، وتحمل المخاطر، والسياسات التي وافق عليها المجلس، وكل ذلك تحت توجيه مجلس الإدارة.

* وجوب أن يكون لدى المصرف وظيفة مستقلة لإدارة المخاطر مع سلطة، ومكانة، واستقلالية، وموارد كافية، وإمكانية إبلاغ معلوماتها إلى المجلس.

كما شددت لجنة بازل على الممارسات المتعلقة بالتعويضات والمكافآت في المصارف وتعزيز المقاربة الإشرافية الفعالة على تلك الممارسات.

–انضباط السوق :لقد كشفت الأزمة نقص و عدم تجانس المعلومات المالية المصرح بها من طرف العديد من البنوك و الخاصة بالمخاطر وراس المال الرقابي.

و من اجل تصحيح هذا الاختلال المتعلق بالإفصاح و شفافية المعلومات قامت لجنة بازل في جويلية 2009 بإعادة النظر في المتطلبات الخاصة بالدعامة الثالثة و المتعلقة بعمليات التوريق و العمليات خارج الميزانية، و ألزمت البنوك بالإفصاح عن كل مكونات راس المال الرقابي في المواقع الالكترونية الخاصة بها، على أن يتم الالتزام بهذه التعديلات نهاية 2011.

الممارسات المتعلقة بالتعويضات و المكافآت: شددت لجنة بازل على التعويضات و المكافآت في المصارف وتعزيز المقاربة الإشرافية الفعالة على تلك الممارسات والمساهم ة في دعم تكافؤ الفرص ، وقد تم تحديد إطار المراجعة الإشرافية فيما يتعلق بالمسائل الثلاث التالية:

* حوكمة فعالة لنظام التعويضات والمكافآت.
* التماشي الفعال للتعويض مع المخاطر المتخذة.
* الرقابة الإشرافية والمشاركة الفعالة من قبل أصحاب المصالح.

الخاتمة:

إن سلامة القطاع المالي و المصرفي تعتمد على سن القوانين و التشريعات التي تحد من خطر انتشار الأزمات النظامية و التي تقع نتيجة لعدم احترام البنوك و المؤسسات المالية الأخرى لقواعد العمل المصرفي السليم، خاصة بعد اتجاه الدول المتزايد نحو تطبيق إجراءات التحرير الم الي و العولمة المصرفية، و التي أدت إلى التزايد الملموس في أنواع و حجم المخاطر التي تواجه القطاع المالي و المصرفي.

و إن انتشار الأزمات المالية و المصرفية نبهت إلى أن حدوث أي مشكلة في أي نظام مالي أو مصرفي في العالم تمتد أثارها لتشمل الأسواق العالمية، و أصبحت المؤسسات المالية الدولية و لجنة بازل للرقابة المصرفية بشكل خاص من خلال مقرراتها (بازل1، بازل2) و أوراقها الإرشادية تلعب دورا مهما من اجل تحقيق الاستقرار المالي على المستوى العالمي، و قد أصبحت مختلف السلطات الرقابية في مختلف الدول تسعى جاهدة إلى تطبيق توجيهات لجنة بازل المتعلقة بإدارة المخاطر و كفاية راس المال في البنوك التجارية.

و قد اثبت تكرار حدوث الأزمات قصور الإجراءات الرقابية و عدم مواكبة مقررات لجنة بازل للتطورات التي تحدث على مستوى الصناعة المصرفية فالملاحظ أن لجنة بازل لا تحدث اية تعدي لات الا بعد فوات الأوان ففي سنة 1997 قامت اللجنة بإجراء التعديل الأول بإدخال مخاطر السوق ضمن متطلبات حساب رأس المال و إصدار إطار بازل 2 و هذا بعد أزمة دول جنوب شرق آسيا، و قامت بإجراء تعديلات على الاتفاقية الثانية و لكن بعد أزمة الرهن العقاري التي كشفت عن مواطن الضعف فيها.

قائمة المراجع:

-محمد صالح الحناوي & سيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية – البورصة و البنوك التجارية –، الدار الجامعية، مصر، 2000.

-نبيل حشاد، "إدارة المخاطر المصرفية"، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد 286، سبتمبر 2004.

-منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية – مدخل اتخاذ القرارات– المكتب العربي، بيروت، لبنان، 1996.

-محمد احمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، الطبعة الأولى، زمزم ،عمان–الاردن. 2010.

-غاري شيناسي،الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية،صندوق النقد الدولي ، العدد36،سبتمبر 2005.

-الشواربي عبد الحميد،إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية و القانونية، الطبعة الأولى، منشأة المعارف ، الإسكندرية،2002.

-رمضان الشراح، الحكم المؤسساتي السليم في المصارف و المؤسسات المالية،اتحاد المصارف العربية ، بيروت 2002.

-سمير محمد الشاهد و آخرون، مصارف الغد، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2001 عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية،2009.

-عبد الوهاب عثمان شيخ موسى،السلامة المصرفية و الاستقرار الاقتصادي، دار السداد ، الخرطوم 2007.

-طارق الله خان،حبيب احمد،إدارة المخاطر، (ترجمة :عثمان بابكر احمد) ،البنك الإسلامي للتنمية،جدة 2003.

-صلاح الدين حسن السيسي،قضايا اقتصادية معاصرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،2005.

-مجلة اتحاد المصارف العربية، بازل 2 فرصة أم تحد؟، العدد 279 ، فبراير 2004.

-بلاغ سامية، دراسة الرقابة على الائتمان المصرفي الجزائري خلال الفترة 1990-2000، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، 2002

-Anne Marie Percie du sert, Risque et contrôle de risque, Economica, Paris, 1999.

-Georges Sauvageot, Précis de finance, NATHAN, Paris, 1997

-J Bessis, Gestion des risques et gestion actif-passif des banques, Dalloz, Paris, 1996.

-Sylvie de Coussergues, La gestion de la banque, Edition DUNOD, Paris, 1992.

-P.Charles, Economie et gestion bancaire, Edition Dunod, Paris, 1999,.

-ERIC Lamarque, Gestion bancaire, PEARSON Education France, Paris, 2002.

-Antoine Sardi ;BALE II ;Afges Edition ;Paris ;2004.

www.apbt.org.tn/fr/htm/dossiers/dossiersdumois.asp.

www .alexbank.com_underconstruction.asp

www.arab-api.org/develop_bridge17.pdf

www.bis.org/speeches/sp100921_fr.pdf